



داعش شيعي  
يفرض أحكام الشريعة  
في بغداد

3ص



من الآخر:  
حكايات وجع  
من بيروت الجريحة

15ص



اغتيال العقل المدبر  
لبرنامج القنبلة النووية  
في إيران

5ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

السبت 2020/11/28

13 ربيع الثاني 1442

السنة 43 العدد 11895

Saturday 28/11/2020

43rd Year, Issue 11895



# العرب

## الكبير يضغط على صنع الله لخرق اتفاق إعادة ضخ النفط الليبي

وقال الكبير في رسالته "إن حجم الإيرادات النفطية الموردة إلى مصرف ليبيا المركزي خلال شهر أكتوبر وحتى منتصف نوفمبر بلغ نحو 15 مليون دولار أميركي فقط، بالرغم من إعلان المؤسسة بلوغ الإنتاج بمعدل 1.2 مليون برميل يوميًا، في الوقت الذي كانت الدولة في أمس الحاجة إلى النقد الأجنبي لتلبية الطلب عليه من اعتمادات مستندية وحسوات مباشرة وشخصية وأرباح أسر، وللثأير في سعر الصرف وتوفر السيولة".

وحذر رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط، مصطفى صنع الله، من مخاطر توقف إنتاج النفط مرة أخرى وحرمان الخزنة العامة من إيرادات كبيرة في حال المساس بالإيرادات النفطية المحترقة بحسابات المؤسسة لدى المصرف الخارجي. وشنت المؤسسة الوطنية للنفط، مساء الخميس عبر صفحتها على فيسبوك، صورًا لما قالت إنه "مخاطبتها لديوان المحاسبة والجهات المعنية بالدولة الليبية"، وقالت إن المخاطبة "أوضحت وبيّنت فيها كل ما يتعلق بشأن التصرف في الإيرادات المتحصلة عليها من مبيعات النفط والغاز والمشتقات النفطية".

وأوضح صنع الله، في خطابه، أن عدم تحويل إيرادات النفط إلى مصرف ليبيا المركزي منذ استئناف المؤسسة عملياتها ورفع حالة "القوة القاهرة" في 24 سبتمبر الماضي واحتجازها بحساباتها لدى المصرف الليبي الخارجي باتي بناء على توجيه "رئيس المجلس الرئاسي (المكلف بالإشراف الوحيد والفعال) على المؤسسة الوطنية للنفط" وفقًا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (2259) لسنة 2015، وذلك "وسط المناقشات الجارية حول المستقبل السياسي لليبيا والنظر في إصلاحات الحكومة قبل الانتخابات الوطنية" المزمع عقدها نهاية العام المقبل.

وأكد أن المؤسسة "تدرك أن الهدف من هذا التوجه هو أن يكون ترتيبًا مؤقتًا، في انتظار تسوية سياسية شاملة وتوافق بين الأطراف الليبية على نموذج جديد لإدارة شفاقة العائدات النفط والغاز"، مشيرًا إلى إعلان المجلس الرئاسي في 21 أغسطس الماضي "أنه يجب استئناف عمليات المؤسسة الوطنية للنفط شريطة أن يتم إيداع الإيرادات في حساب ضمان لدى المؤسسة الوطنية للنفط في المصرف الليبي الخارجي".

طرابلس - يضغط محافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير، المحسوب على تيار الإسلام السياسي، على رئيس مؤسسة النفط مصطفى صنع الله من أجل خرق التفاهات التي تمت طيلة الأشهر الماضية بين السلطات في الشرق والغرب لإعادة ضخ النفط والتي كان في مقدمتها وضع الإيرادات النفطية في حساب مجمد بالمصرف الليبي الخارجي وعدم تحويلها إلى مصرف ليبيا المركزي.

وتتهم السلطات في الشرق والقبائل المؤيدة لها مصرف ليبيا المركزي بتوزيع الثروة بشكل غير عادل ومحاباة رجال أعمال محسوبين على الإسلاميين والسلطات في الغرب مقابل تهمة من المنطقة الشرقية التي تتركز أغلب الحقول النفطية فيها. كما اتهمت السلطات في الشرق المصرف المركزي بالإفلاس على المرتزقة السوريين الذين استجلبهم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى ليبيا لقتال الجيش الذي يتكون أغلبه من أعضاء المنطقة الشرقية، إضافة إلى منح تركيا امتيازات مالية ضخمة من بينها السماح بالعبث بالأموال الليبية المجمدة لديها والمقدرة بالمليارات.

وبناء على هذه الاتهامات أوقفت القبائل في ديسمبر العام الماضي ضخ النفط ولم تتم إعادة الإنتاج إلا في نهاية سبتمبر الماضي بعد اتفاق جرى في موسكو بين ممثلين للجيش وممثلين لحكومة الوفاق كان في مقدمتهم نائب رئيس المجلس الرئاسي أحمد معيتيق. وأكد مصرف ليبيا المركزي أن المؤسسة الوطنية للنفط لم تورد نحو 3.2 مليار دولار من الإيرادات النفطية إلى الخزنة العامة، معربًا عن تفاجئه بقيام المؤسسة "بحجب الإيرادات" عن حسابات الدولة لدى المصرف المركزي، ما يعكس عدم اعتراف الكبير بالتفاهات الدولية لإعادة ضخ النفط والتي من بينها إيقاف تحويل كل العائدات إلى المصرف المركزي إلى حين الاتفاق على سلطة تنفيذية جديدة.

وجاء ذلك في رسالة وجهها محافظ المصرف المركزي في طرابلس، الصديق الكبير، إلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط، نشرها موقع "جريدة صدى الاقتصادية" الخميس، وذلك ردًا على بيان المؤسسة الصادر في 22 نوفمبر الجاري بشأن الإيرادات النفطية.

## الأردن قلق من تآكل دوره في حال اتفاق سعودي إسرائيلي

إسرائيل تتجاهل مصالح عمّان وتلميحات عن تسليم وصاية الأقصى للرياض



وصاية تاريخية للهاشميين

واخذ مسار السلام الجديد أبعادا أكبر، وخرج من بعد التنسيق الأمني، أو الوساطة التي تضغط على الفلسطينيين لتقديم تنازلات تسمح باستمرار اللقاءات مع الإسرائيليين، إلى بعد جديد يقوم على الشراكة الاقتصادية والتكنولوجية المتكافئة وتبادل المصالح. وتساعل السير جون جينكينز، القنصل العام السابق لبريطانيا في القدس الشرقية والسفير السابق في الرياض، ما الذي سيوفر الأردن للأمن الإسرائيلي والإقليمي إذا تطورت العلاقات الإسرائيلية السعودية إلى مرحلة التطبيع، وحصل السعوديون على ورقة الوصاية؟

ويمكن لهذه الخطوة أن تزيد من متاعب الأردنيين، خاصة مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشونها، فضلا عن تراجع الدعم الذي كانوا يحصلون عليه من دول الخليج والعراق. واعتبر عدنان أبو عودة، أحد كبار مساعدي الملك عبد الله، أن "إسرائيل تمارس الضغط والابتزاز على الأردن في مسألة الوصاية وتهدد بإعطائها للسعوديين، وهذا ليس بعيد المثال".

دونالد ترامب من البيت الأبيض. وأضافت أن علاقات وثيقة تربط بين العاهل الأردني والرئيس الأميركي الجديد جو بايدن الذي عمده، قبل أيام قليلة، إلى الاتصال بالملك عبد الله الثاني قبل دخوله البيت الأبيض. وأشارت هذه الأوساط إلى أن هذا الاتصال يعكس تغييرا كبيرا في الموقف الأميركي من الأردن بعدما كان دونالد ترامب يتعمد تجاهل الملك عبد الله الثاني كليًا وصولًا إلى رفض تحديد موعد له في البيت الأبيض.

وارتبط بايدين بعلاقة جيدة مع العاهل الأردني، كما كان على علاقة وثيقة بالراحل الملك حسين الذي كان دائم الزيارات إلى واشنطن وحريصا في الوقت ذاته على إيجاد رابط بينه وبين الأعضاء البارزين في الكونغرس، من بينهم جو بايدين.

فحسب، بل وجد نفسه في عزلة عربية ودولية في الوقت ذاته. وأشارت في هذا المجال إلى التغيير العميق الذي طرأ على العلاقة بالعراق ابتداء من عام 2003 وسقوط نظام صدام حسين الذي كان يمدّ المملكة الهاشمية بكميات من النفط بأسعار مخفضة، كما كان العراق سوقا كبيرة لكل المنتجات الأردنية. واعتبرت هذه الأوساط أن الضربة الأهم تلقاها الأردن من إسرائيل حيث لم تعد حكومة بنيامين نتنياهو ترى دورا للأردن كوسيط بينها وبين دول الخليج العربي.

وحصرت إسرائيل علاقتها بالأردن في الجانب الأمني على غرار ما هو عليه الحال مع السلطة الوطنية الفلسطينية. وأدى ذلك إلى استياء كبير للقصر الملكي في ظل إصرار من الملك عبد الله الثاني على التأكيد مرة تلو الأخرى على أهمية قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية عاصمتها القدس. وتكررت الأوساط العربية أن الأردن يتطلع الآن إلى تغيير في الموقف الأميركي في ظل قرب موعد خروج

عمان - عكس بيان مفاجئ لوزارة الخارجية الأردنية، حذر من المس بوصاية الهاشميين على الأماكن المقدسة في القدس، في مقدمتها المسجد الأقصى، قلقا حيال التطورات الإقليمية من جهة وتقلص الدور الأردني في المنطقة من جهة أخرى.

وجاء بيان وزارة الخارجية الأردنية في ظل معلومات نشرتها صحيفة "ذي غارديان" البريطانية ربطت التطبيع، مستقبلا، بين السعودية وإسرائيل باتفاق ثنائي تباركه إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب وتنتقل فيه الوصاية على المسجد الأقصى من الهاشميين إلى الجانب السعودي. وتعتبر أوساط عربية أن هناك حساسية مفردة لدى العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني تجاه أي خطوة من هذا النوع، خصوصا أن الهاشميين كانوا قد أخرجوا من الحجاز لمصلحة أسرة آل سعود مع ما يعنيه ذلك من وضع الأماكن المقدسة الإسلامية في عهدة السعودية. وأشارت هذه الأوساط إلى أهمية الرابط الديني والمعنوي القائم بين المملكة الأردنية الهاشمية والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس. وقيمت الأماكن المقدسة في القدس في عهد الأردن، على الرغم من الاحتلال الإسرائيلي في عام 1967، لكن الأوساط العربية تعتقد أن أي انتقال للوصاية على الأماكن المقدسة في القدس من الهاشميين إلى المملكة العربية السعودية سيؤكّد تراجعًا كبيرًا في الدور الإقليمي التقليدي للأردن وذلك منذ قيام كيان شرق الأردن في عشرينيات القرن الماضي.

ولاحظت الأوساط العربية أن الأردن لا يعاني حاليا من أزمة اقتصادية عميقة



جون جينكينز

ماذا سيقول الأردن  
إذا تطورت علاقات  
السعودية مع إسرائيل

عدنان أبو عودة

إسرائيل تبتز الأردن  
في مسألة الوصاية  
على المسجد الأقصى

## العقوبات القاسية لم تمنع منظومة الفساد في السعودية من التمدد

اتهام عشرات المسؤولين، بينهم ضباط ورجال أعمال، في قضايا فساد

مع البيروقراطية التي تحمي نفسها بشبكات متداخلة بعضها على صلة بعناصر في الأسرة الحاكمة. ويشير المتابعون إلى أن التركيز على وزارة الدفاع هدفه تقنية هذه الوزارة لتكون قادرة على أداء مهامها، وأن الأمر على صلة بتقييم رسمي لاداء الوزارة في الحرب على اليمن والذي لم يرق إلى المستوى الذي كانت القيادة تراهن عليه. وكانت إجراءات حكومية سابقة قد أفضت إلى إعفاء قادة الجبهة اليمنية؛ الفريق قهيد بن تركي بن عبدالعزيز، المسؤول العسكري الأول عن ملف الحرب في اليمن، والأمير عبدالعزيز بن فهد بن تركي بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة الجوف.

فعالة ومتماشية مع تغير الخطط لدى الجهات النافذة التي تستفيد من الفساد وتغني عليه وتحميه، كما تحتاج إلى طول نفس أكثر من التحصن للشرفافية والنزاهة. ولأجل ذلك، لا يبدو أن الحملة على الفساد والفاستدين في السعودية ستنتوق في القريب العاجل، وقد تطلت وزارات أخرى. والمعركة ضد الفساد لديها خصوصية تزيد من صعوبة خوضها، على عكس المعركة ضد الجماعات المتشددة التي يسهل على الحكومة أن تجمع الناس وراعها. والعنصر الطاعني على هذه الخصوصية هو التداخل بين المستفيدين، إذ نجد بينهم عناصر في مواقع حساسة ومقدمة في الدولة وتقاطع مصالحها

والمستثمرين الأجانب مفادها وجود مناخ حقيقي ملائم للاستثمار في البلاد. ورغم حرص ولي العهد السعودي على الإشارة إلى وجود شفافية ورغبة حكومية في فتح الملفات، إلا أنه يدرك أن منظومة الفساد تستمر في أنشطتها رغم إشرافه المباشر على وزارة الدفاع ومتابعته الشخصية لمختلف الملفات، ورغم العقوبات القاسية.

وتحتاج الحرب على الفساد إلى وقت والنيات رقابية

325 مليون دولار تهدر بعمليات فساد في وزارة الدفاع السعودية

وقال متابعون للشأن الخليجي إن الإعلان، للمرة الثانية، عن فساد من الحجم الثقيل في وزارة الدفاع يكشف أن خيارات ولي العهد السعودي في مكافحة الفساد تتسم بالجرأة، فالوزارة تحت إشرافه المباشر وإشراف نائبه وشقيقه الأمير خالد بن سلمان، والتركيز عليها يحمل رسالة مباشرة يفيد مضمونها بأن مقاومة الفساد لن تستثنى أي دائرة، بما في ذلك الدوائر التي يشرف عليها وزراء أو مسؤولون من الأسرة الحاكمة. وتحتاج إصلاحات الأمير محمد بن سلمان الاقتصادية إلى ضمانات، من بينها التزام الشفافية والنزاهة وتفكيك منظومة الفساد، ما يرسل إشارات إيجابية إلى الشركات الدولية

وقالت وكالة الأنباء السعودية إنه ثبت في القضية "تورط عدد من الضباط والموظفين المدنيين العاملين بوزارة الدفاع بالاشتراك مع آخرين في تعاملات مالية مشبوهة، وارتكابهم جرائم الرشوة، واستغلال النفوذ الوظيفي والتزوير، والتفريط في المال العام، وغسل الأموال، لتحقيق مكاسب مالية غير مشروعة". وشددت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد على أنه "لا استثناءات في محاسبة الفاسدين مهما كان المنصب أو النفوذ"، ما يكشف أن الهيئة تطلق في معركة تفكيك شبكات الفساد من موقع قوة وأن القيادة السعودية تفت خلفها وتدعمها.

الرياض - لم يمنع تحمس ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان للشفافية والنزاهة، ورفع سلاح العقوبات القاسية، منظومة الفساد من مواصلة نشاطها في مواقع حساسة مثل وزارة الدفاع التي طالتها إجراءات مكافحة الفساد للمرة الثانية خلال الأسابيع الأخيرة. وأعلنت السعودية أنها بدأت تحقيقًا جنائيًا في فساد في وزارة الدفاع تصل قيمته إلى 325 مليون دولار. ووجهت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد السعودية الاتهام إلى 44 فردًا، منهم 18 رجل أعمال و19 من منسوبي وزارة الدفاع، في قضايا استغلال نفوذ وغسل أموال، من جملة 158 قضية فساد.